

شرح قواعد من متن

الاجرومية

لشيخنا الفاضل الدكتور

الحمد لله رب العالمين

- حفظه الله تعالى -



الاجرومية

معهد المبرات النبوي



بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ
شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ،
وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَلَا وَإِنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ ، وَخَيْرَ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ ، وَشَرَّ
الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلَّ
ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ .

أَمَّا بعد :

فقد توقفنا في مدارسة الآجرومية عند " الحال " ، قال ابن
آجروم - رحمه الله تعالى - : " بَابُ الْحَالِ " .

الحال : هو الاسم المنصوب المفسر لما أنبهم من الهيئات ،
نحو قولك : جاء زيدٌ راکبًا ، وَرَكِبْتُ الفرسَ مسرَّجًا ، ولقيتُ عبد
الله راکبًا ، وما أشبه ذلك .

الحال في اللغة معروف : وهو ما عليه الإنسان من خيرٍ أو شرٍّ .

لكن **الحال عند النحاة** هو عبارة كما ذكر ابن آجروم - رحمه
الله تعالى - : عن اسمٍ منصوب يفسر ما أنبهم من الهيئات .

وقوله **الاسم** يخرج الفعل ، وقوله **المنصوب** يخرج المرفوع
والمجرور ، وقوله **المفسر** لما أنبهم من الهيئات يخرج التَّمييز ؛
لأنَّ التَّمييز يفسر ما أنبهم من الذوات كما سيأتينا - إن شاء الله

- ؛ فالحال عندهم اسمٌ منصوب مفسرٌ لما أنبهم .

ما معنى قولهم أنبهم ؟

أي أنبهم ولم يظهر في الكلام إلا بذكر حاله ، لمّا تقول : جاء زيدٌ
وتسكت ، أبهّمت كيف جاء .

هل جاء ضاحكًا ؟

هل جاء حزينًا ؟

هل جاء مسرعًا ؟

هل جاء راكبًا ؟

هل جاء ماشيًا ؟

شيء مُنبهم - بمعنى مبهم غير مذكور - .

فلمّا تقول : جاء زيدٌ راكبًا ، جاء زيدٌ مسرورًا ؛ فأنت بيّنت حاله
، ولذلك تقول :

جاء : فعل ماض

وزيدٌ : فاعل .

جاء : فعل ماض مبني على الفتح

وزيدٌ : فاعلٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

وراكبًا : حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة .

فراكبًا بيّنت لنا حال مجيء زيد

كيف جاء ؟

فإذا : الحال اسمٌ منصوب مفسر لما أنبهم من الذوات .

النحاة يقولون : الحال اسمٌ فضلةٌ منصوب .

ما معنى فضلة ؟

يعني زيادةٌ في الكلام ؛ ليس ركنًا وليس مهمًا ، فلو قلت مثلًا :
جاء زيدٌ وركبتُ الفرسَ ولقيتُ عبد الله ؛ الكلام تام ، ولكن لما
قلت : جاء زيدٌ راكبًا ، وركبتُ الفرسَ مسرجًا ، ولقيتُ عبد الله
راكبًا ؛ يعني من باب شيء زائد .

والشيء **الفضلة** : يعني الزيادة يعني يستفيد السامع ؛ ولكن لا
ينقص الكلام بدونه .

فإذا - بارك الله فيكم - **الحال** : إمّا أن يكون اسم صريح وإمّا أن
يكون أيضًا مؤوّلًا ؛ فالحال لا يكون فعلًا من حيث هو ، فمثال
الحال **المؤوّل** نقول : جاء محمدٌ يضحكُ

فجاء : فعل ماضٍ

ومحمدٌ : فاعل

ويضحكُ : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة وطبعًا
يضحكُ فعل مضارع وفاعلها ضمير مستتر تقديره هو ، والجملة
بعد المعرفة أحوال - يعني تُعرب حالًا - ، فنقول : يضحكُ ،
وهذه الجملة الفعلية في محل نصب حال لمحمد ، والتقدير "
جاء محمدٌ ضاحكًا " .

ثم بين ابن أجروم **شروط الحال** ، ولكن قبل أن نذهب إلى هذا
الكلام نودّ أن نبين أن قول ابن أجروم " جاء عبدُ الله راكبًا أو
جاء زيدٌ راكبًا ، وركبتُ الفرسَ مسرجًا ، ولقيتُ عبد الله راكبًا "
فيه من ابن أجروم إشارة إلى أن **صاحب الحال** قد يكون الفاعل

فجاء زيدٌ راكبًا

راكبًا : حال لزيد

وزيدٌ : فاعل

وركبْتُ الفرسَ مسرجًا

مسرجًا : حال للفرس

والفرس : مفعول به

فركب : فعل ماض

و" التاء" تاء الفاعل

والفرس : مفعول به

أين الحال ؟

مسرجًا : حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة

فالحال قد يأتي من الفاعل وقد يأتي من المفعول به ، وقد يأتي أيضًا من غيرهما ولكن نقتصر على ما ذكر ابن آجروم - رحمه الله تعالى - .

ثم قال ابن آجروم : " ولا يكونُ - أي الحال - إِلَّا نكرةً " ، ما يصح أن تقول جاء زيدٌ بالاسم ؛ هنا ما يكون حال يكون صفة ، فإذا عرّفت الحال يكون صفة هنا ، قال : " ولا يكون إِلَّا نكرةً ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام ، ولا يكون صاحبها إِلَّا معرفة " ؛ وبهذا يظهر الفرق بين الحال والصفة .

فأولاً : يجب أن تكون **الحال نكرة دائماً** ؛ بخلاف الصفة ؛
الصفة قد تكون **نكرة** وقد تكون **معروفة** على حسب صاحبها ،
جاء رجل كريم

فكريم : صفة للرجل لا حال ، **وجاء الرجل الكريم** صفة للرجل
الكريم لا حال .

إذا **الحال دائماً نكرة** ؛ فلا يجوز في **الحال** أن تكون **معروفة** ، وإن
كان **جاء** في لغة العرب استعمال **الحال** **معرفاً** قالوا هذا مؤول ،
كقولهم : **جاء الأمير وحده** ؛ فإن **وحده** حال لكنّها **معروفة**
بالإضافة إلى **الضمير** .

والتقدير : **جاء الأمير منفرداً** ، وهذا سيأتينا - إن شاء الله - في
أبواب أخرى في النحو بالتفصيل الأكثر .

والمعنى أن **الحال** يأتي بعد استفاء الكلام ؛ أي يأتي بعد الفعل
والفاعل ، وإذا كان هناك مفعول به يأتي بعد المفعول به .

فيأتي بعد استفاء الكلام ولكن إذا كان **الحال** مما له الصدارة في
الكلام فإنه يجب تقديمه ، **كأسماء الاستفهام** مثل : **كيف** ،
قالوا : " **فإن كيف اسم استفهام له الصدارة في الكلام** " ، لو
قلت : **كيف جاء محمد** ؟

فنقول **كيف** : اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على
الحال .

ولا يصح أن تقول **جاء محمد كيف**

وصاحب الحال - الذي سبق معنا - سواءً كان فاعلاً أو مفعولاً به يجب أن يكون معرفة ، وهناك - يعني - أمور تخالف هذا لكن إلا أنها مؤولة عندهم على هذا الشيء ؛ أي على المعرفة ، أو أن يكون لها مسوِّغ .

إذاً **الحال تعريفها** : اسم منصوب مفسر لما انبهم من الهيئات ، **وصاحبها** معرفة ، ولا يكون صاحبها إلا معرفة ، ولا تكون الحال إلا نكرة ، ولا تكون الحال إلا بعد تمام الكلام .

ثم ذكر ابن آجروم - رحمه الله تعالى - **التمييز** :

والتمييز في اللغة : يأتي بمعنى التفسير ، ويأتي بمعنى فصل بعض الأمور عن بعض .

قال ابن آجروم :

" بابُ التمييز :

التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الدّوات ، نحو قَوْلِكَ تصبب زيد عرفاً ، وتفقاً بكر شحمًا ، وطاب محمد نفسًا ، واشتريت عشرين غلامًا ، وملكت تسعين نعجةً ، وزيدٌ أكرم منك أبًا وأجمل منك وجهًا " .

فالتمييز : اسمٌ صريح ولا يأتي منه المؤول ؛ بخلاف الحال ، الحال - مر معنا - أنه قد يكون صريحًا وقد يكون مؤولًا ؛ بخلاف التمييز ؛ فإنّ التمييز اسمٌ صريح لا يأتي منه المؤول .

الاسم **المنصوب** : خرج المرفوع والمجرور .

المفسّر لما أنبّههم من الذوات ، خرج الحال ؛ لأنّ الحال - كما مر معنا - يفسّر ما أنبّههم من الهيئات .

وهنا **تصبّب زيد** لما قلنا **عرقاً** ؛ لأنه نجهل **ما الذي تصبّب زيد** ؟

قال **عرقاً** ؛ ففسّر لنا المبهم في الكلام .

تفقاً بكر ، قال **شحمًا** ؛ إشارة إلى ذلك .

وطاب محمد ، **ما الذي طاب فيه** ؟

إلى آخره

فإذا التمييز : اسمٌ صريح منصوب مفسّر لما أنبّههم من الذوات أو النسب ، مفسّر لما أنبّههم من الذوات أو النسب ؛ هذا كما قالوا أن التمييز **نوعان** :

تمييز للذات ، وتمييز للنسب .

تمييز الذات : قالوا يسمى بتمييز المفرد ، وعرفوه بقولهم : ما رفع إبهام اسمٍ مذكور قبله مجمل الحقيقة ، ويكون بعد العدد ، أو بعد المقادير من الموزونات أو المكيلات أو المساحات ، **تمييز الذات** ويسمى **تمييز المفرد** يكون بعد العدد أو بعد المقادير من الموزونات أو المكيلات أو المساحات .

أما بعد العدد ، فمثل قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا

﴿ (1)

رَأَيْتُ : فعل ماض

والتاء : تاء الفاعل

أحد عشر : مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به
لرأيت

وكوكبًا : تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة ؛ وهو مفسر
للعدد ، هو قد يكون رأى أحد عشر رجلًا ، رأى أحد عشر فرسًا
، رأى أحد عشر حجرًا ؛ فبين بقوله كوكبًا وميز ، فصل الأشياء
بعضها عن بعض أو فسّر ما الذي رآه .

وقد يكون التمييز بعد المقادير من الموزونات ، اشترت رطلًا
زيتًا ؛ قد يكون زيتًا ، قد يكون سمناً ، قد يكون كذا وكذا من
الموزونات .

فاشترى : فعل ماض

والتاء : تاء الفاعل

ورطلًا : مفعول به

زيتًا : تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة

وكذا المكيالات ، نحو : اشترت إردبًا قمحًا

اشترى : فعل ماض

والتاء : تاء الفاعل

وإردبًا : مفعول به

وقمحًا : تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة

وكذا **المساحات** ، نحو : اشتريت فدّاناً أرضاً

اشترى : فعل ماض

والتاء : تاء الفاعل

وفدّاناً : مفعول به

وأرضاً : تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة

إذا ؛ هذا كله تمييزٌ

ماذا ؟

تمييز الذات ، ويسمى المفرد

وأما **تمييز النسبة** : فيسمّى أيضاً تمييز الجملة ؛ لأنه التمييز الأول يفسر كلمةً ، وأما التمييز الثاني فيفسر الجملة ؛ فهو ما رفع إبهام نسبة في جملة سابقة عليه ؛ وهو إمّا أن يكون **محوّلاً** وإمّا أن يكون **غير محوّل** ؛ يعني إمّا أن يكون **محوّلاً عن فاعل** ، أو **محوّلاً عن مفعول به** ، أو **محوّلاً عن مبتدأ** ؛ يعني أصله في الكلام ، أو **غير محوّل** .

فالمحوّل ، **فالتمييز المحوّل عن فاعل** ، نحو قولك : **تفقاً زيدٌ شحمًا** - يعني إشارة إلى أنه أصبح سميناً متيناً - ؛ فالأصل **تفقاً شحمُ زيد** ، الأصل : **تفقاً شحمُ زيد**

فهذا : **تفقاً شحمُ زيد**

تفقاً : فعل ماض .

وشحمُ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو مضاف .

وزيد : مضاف إليه .

فهنا : تفقاً زيد شحماً

تفقاً : فعل ماض .

وزيد : فاعل .

وشحماً : تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة ؛ وهذا التمييز تمييزٌ ؛ تمييز جملة أو تمييز نسبة ؛ لأنه مَحْوَلٌ عن فاعل ،
والتقدير : تفقاً شحمُ زيد

فحُذِفَ المضاف ؛ وهو " شحم " ، وأُقيم المضاف إليه ؛ وهو " زيد " مقامه فصار " زيدُ " فاعل ، ثم أُوتِيَ بالمضاف المحذوف فانتصبَ على التمييز .

فإذا قرأنا : " تفقاً زيدُ شحماً " نفهم أن هذا مَحْوَلٌ عن فاعل .

وكذا في المثال الذي ذكره ابن آجروم - رحمه الله تعالى - في قوله : " تصبَّبَ زيدٌ عرقاً " ؛ هذا مَحْوَلٌ عن فاعل ، والتقدير :
تصبَّبَ عرقُ زيدٍ ، والتقدير : تصبَّبَ عرقُ زيدٍ .

وإمّا أن يكون مَحْوَلًا عن مفعول به : مثل قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا
الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ (2)

فَجَّرَ : فعل ماض .

ونَا : دالة على الفاعلين ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل .

الأَرْضَ : مفعولٌ به منصوب .

وعُيُونًا : تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة ؛ وهذا التمييز

مُحوّلٌ عن مفعولٍ به ، والتقدير : فَجَّرْنَا عُيُونَ الأَرْضِ

فَجَّرَ : فعل ماضٍ .

ونا : ضمير متصل دالة على الفاعلين مبني في محل رفع فاعل .

وعيونٌ : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، وهي مضاف .

والأَرْضِ : مضافٌ إليه .

فَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا

عُيُونًا : تمييز مُحوّلة عن مفعولٍ به ، مُحوّلة عن مفعولٍ به ،

وأصلها : فَجَّرْنَا - في غير القرآن طبعًا - فَجَّرْنَا عُيُونَ الأَرْضِ

فحذفنا المضاف وهو الأَرْضَ ، وجعلنا المفعول به تمييزًا ،

فصارت : وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا .

النوع الثالث من المُحوّل : فهو المُحوّل عن المبتدأ ؛ وذلك في

قوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ (3)

- والتقدير - طبعًا " مَالًا " : تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

تمييزٌ لماذا ؟

لِأَكْثَرِ .

فَأَنَا : ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ .

وَأَكْثَرُ : خبر ، أَكْثَرُ : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

مِنْكَ : جار ومجرور ؛ مِنْ : حرف جر ، والكاف : ضمير مبني متصل في محل جر بحرف الجر .

مَالًا : تمييز منصوب ، وأصله : مَالِي أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ

في القرآن : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ ؛ لكن لو رَجَعْنَا عن تحويله
لكان **التقدير** : " مَالِي أَكْثَرُ مِنْ مَالِكَ "

فَإِذَا ؛ مَالِي : مبتدأ .

وَأَكْثَرُ : خبر .

فهنا **تمييزٌ مُحَوَّلٌ عن المبتدأ** .

وَأَمَّا غير المُحوَّل ؛ فمثل قولنا : **إِمتلأَ الإناءُ ماءً**

فإمتلأَ : فعل ماض .

والإناءُ : فاعل .

وماءٌ : تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة ؛ وهذا تمييزُ جملةٍ

أو نسبة ؛ لأنه لا يفسر عددًا ولا موزونات ولا مقادير ولا

مكيلات ولا مساحات ؛ وإنما يفسر الجملة " **إِمتلأَ الإناءُ** "

ما الذي امتلأ ؟

أو بماذا امتلأ ؟

ماء .

ثم قال ابن آجروم - رحمه الله تعالى - : " ولا يكون إلا نكرة - أي لا يكون التمييز إلا نكرة - ولا يكون إلا بعد تمام الكلام " .
فلا يكون التمييز معرفة ، فلا يكون إلا نكرة ، وأما ما جاء في بعض لغة العرب أن يكون التمييز فيه " ال " قالوا : هي زائدة ليست للتعريف .

ولا يجوز في التمييز أن يتقدم على عامله ؛ بل لا يجيء إلا بعد تمام الكلام ؛ أي بعد الفعل والفاعل وبعد المبتدأ والخبر - كما مر معنا - .

فإذا ؛ هذان بابان من أبواب المنصوبات ؛ "باب الحال" و "باب التمييز" .

وفرّقنا بين الحال والصفة ، والآن فرّقنا بين الحال والتمييز
أنّ الحال : اسم منصوب فضله مفسّر لما انبهم من الهيئات .
وأما التمييز : فهو اسم منصوب مفسّر لما انبهم من الذوات أو النسب .

ثم مر معنا أن التمييز : قد يكون للذات وقد يكون للنسبة
وأنّ الذات ، تمييز الذات : يكون بعد العدد والمكيلات
والموزونات والمساحات والمقادير والموزونات والمكيلات .
وأما النسبة : فيسمى تمييز الجملة .

وذكرنا أن **تمييز العدد** : يسمى **تمييز المفرد**
وأن **تمييز النسبة** على نوعين :

مُحوّل وغير مُحوّل

أما المُحوّل : فإمّا عن فاعل ؛ تصبّب زيدٌ عرقاً ، والتقدير :
تصبّب عرقُ زيدٍ .

وإمّا **مُحوّل عن مفعول به** ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ
عُيُونًا ﴾ ، والتقدير - في الأصل - : فَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ

وإمّا **عن مبتدأ** ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ ، والتقدير :
مالي أكثر من مالك .

وإمّا أن يكون **غير مُحوّل** ؛ كقولهم : امتلأ الإناء ماءً .

ثم أيضًا **التمييز** لا يكون إلّا نكرة **كالحال** .

ولا يكون إلّا بعد تمام الكلام أيضًا **كالحال** .

ثمّ - إن شاء الله - في اللقاء القادم نأخذ **الاستثناء** وما يتعلق به ،
نأخذ الاستثناء وما يتعلق به من أبواب كما ييسره الله - عز وجل
- لنا بمنه وكرمه ، وفي هذا القدر كفاية .

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
والحمد لله ربّ العالمين .